فلسفة القانون

الاكويني و ما قبله– ملاحظات صفية ٢٠١٧/١١/١

- أثير موضوع ما اذا كان الحق أمراً يختلف عن القّوة لدى اليونانيين القدماء، فقال بعضهم ان التاريخ البشري و الطبيعة الانسانية تشهد بوضوح على عدم وجود فرق، بينما أقّر الاخرون بوجود القوّة(وعناصر ذاتية اخرى) و لكنها و إن كانت جزءاً من الطبيعة الانسانية إلا أنها مغروزة جنباً الى جنب مع عناصر اخرى تدعو الى الفضيلة و عمل الخير و مقياسها ما يمليه العقل.
- أثير موضوع الشريعة و القانون في سياق تهذيب ميول الانسان لتحقيق المنفعة العامة. حتى ان تم النظر الى الشرائع الدينية/الالهية من هذا المنظار، أي من منظار أهداف أو مقاصد الشرع. وذلك لدى المفكرين في العصور الوسطى (اسلاميين و يهود و مسيحيين) لكنهم وبإثارتهم مسألة العلل أو المقاصد أو الغايات فتحوا باباً(رحباً عند البعض منهم) للعقل الذي يمكنه حسب قولهم استشفاف هذه الغايات و المقاصد، الامر الذي بدأ ينذر بإمكانية الكشف عن تناقضات جذرية بين النصوص الشرعية و التفاسير العقلية– ما تنبه له الاكويني و وضع لأجله نظرية تؤكد على تواصل الطبيعة الانسانية مع الشريعة الالهية و ما يمليه العقل.
- أسس الاكويني نظريته على وجود مباديء عقلية في علم الاخلاق بنفس درجة الصحة كالمباديء في العلوم النظرية، وبهذا أكد على أن الطبيعة الانسانية التي تكلم عنها اليونانيون القدماء و التي أبرزت دور الغرائز الشريرة إنما هي محكومة أيضاً بمباديء اخلاقية لانها بحسب التعريف مباديء ثابتة لا يمكن الاختلاف حولها فلا يمكن بالتالي أن يملي العقل اختلافاً في تفسير المقاصد و الغايات.

السؤال: هل يوجد فعلاً مبدأ أساسي و ثابت في الاخلاق بنفس درجة الثبات كالموجود في العلوم النظرية؟ ما هو هذا المبدأ لدى الاكويني؟ وهل توافقه الرأي؟